

التاريخ: 9 آب 2005

للاستفسار: الرجاء الاتصال بالسيدة ليچ باسكال:  
مختصة الإعلام، +1 212 906 5463،  
[leigh.pasqual@undp.org](mailto:leigh.pasqual@undp.org)

## اليونيفيم: النساء العراقيات بحاجة إلى الدعم والمناصرة المطالبة بدعم النساء للحصول على حقوقهن كاملة

تطالب النساء العراقيات بدعمهن بعد أن أصبحن أكثر وعياً بما يحصل أمام أعينهن من تقييد لحقوقهن التي كانت محفوظة في الدستور المؤقت. يأتي هذا الاحتجاج بعد صدور المسودة الأولى لدستور الدولة الجديد والذي يبين أن الشريعة الإسلامية هي "المصدر الرئيس" للقانون بعد أن كانت الشريعة الإسلامية "مصدر هام" للقانون في الدستور المؤقت. هذه المسودة للدستور العراقي الجديد قابلة للتفاوض والتعديل حتى 15 آب 2005 حيث سيتم عرض الدستور من أجل الموافقة عليه.

من أكثر ما يقلق النساء العراقيات هي الشروط الموضوعة في فصل الحقوق والواجبات من مسودة الدستور والتي تجعل المساواة في حقوق المرأة مشروطة باتفاقها مع الشريعة الإسلامية وتبين أن الموافقة على أي قانون أو اتفاقية دولية لا تتم إلا إذا تبين عدم تعارضها مع الشريعة الإسلامية. وتؤكد مسودة الدستور على أن المواضيع الأسرية كالزواج والطلاق والميراث سيتم إقرارها بناء على قانون كل دين وكل جزء من المجتمع العراقي وليس بناء على قانون الأحوال المدنية. وأخيراً، يبين هذا الدستور المرتقب أن نسبة الـ 25% المخصصة لتمثيل النساء في جميع مؤسسات صنع القرار ستكون فاعلة خلال الدورتين الانتخابيتين القادمتين فقط.

"سيكون هذا بمثابة تراجع لما حصلت عليه المرأة العراقية التي تعتبر الأكثر تعليماً في الشرق الأوسط وقدرة على القيام بدور قيادي قوي" أوضحت السيدة نولين هيزير، المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم). "إن المرأة العراقية بحاجة لدعم ومناصرة المجتمع الدولي."

كما ركزت السيدة هيزير على ضرورة إدماج المرأة العراقية في العملية السياسية: "لقد أضافت مشاركة المرأة نوعاً من الثقة والشرعية للمؤسسات السياسية، كما حسنت من نوعية التخطيط وأخذ القرار على المستوى الوطني". "لقد حافظت المرأة العراقية على النسيج المجتمعي لأمة كان تاريخها مليء بالصراعات والانهياء، ولقد قامت بذلك بكل ما لها من شجاعة وإصرار. إن النساء يملكن تلك النظرة التعاونية الضرورية للتعامل مع تعقيدات المجتمع العراقي، كما يملكن الخبرة البرجماتية المنظمة الضرورية لتجاوز الانهيار الذي يواجهه المجتمع العراقي"

هذا وقد أوضحت السيدة هيزير أن العراق قد قام بالمصادقة والتوقيع على اتفاقية القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة (السيداو) واتفاقية حقوق الطفل. "هذه الآليات تعطي معنى لمفهوم "سيادة القانون" وتوضح المعايير الضرورية في مجتمع تستطيع فيه النساء والرجال التمتع بحقوق متساوية. ومن الممكن أن تكون هذه الآليات أساس تعتمد عليه لجنة الدستور في العراق"

وبالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، قامت اليونيفيم بفتح باب الحوار بين 30 امرأة بعض من أعضاء لجنة تحضير فصل الحقوق والواجبات. كما تقوم اليونيفيم بدعم حملة نشر المعلومات عن الدستور التي تقوم بها حركة المرأة العراقية لتشجيع النقاش والحوار في هذا الموضوع.

اليونيفيم هو الصندوق الإنمائي للمرأة في الأمم المتحدة، يقوم بتقديم الدعم المالي والمساعدة التقنية للمشاريع الإبداعية التي تدعم حقوق المرأة الإنسانية وتمكنهن اقتصادياً وسياسياً وتدعو من أجل المساواة في النوع الاجتماعي في أكثر من 100 دولة حول العالم.

للمزيد من المعلومات، [www.unifem.org](http://www.unifem.org)

اليونيفيم، 304 شرق شارع 45 الطابق 15، نيويورك 10017 الولايات المتحدة الأمريكية  
هاتف: +1-212 906 6400  
فاكس: +1-212 906 6705